المهرة

بوابة اليمن الشرقية

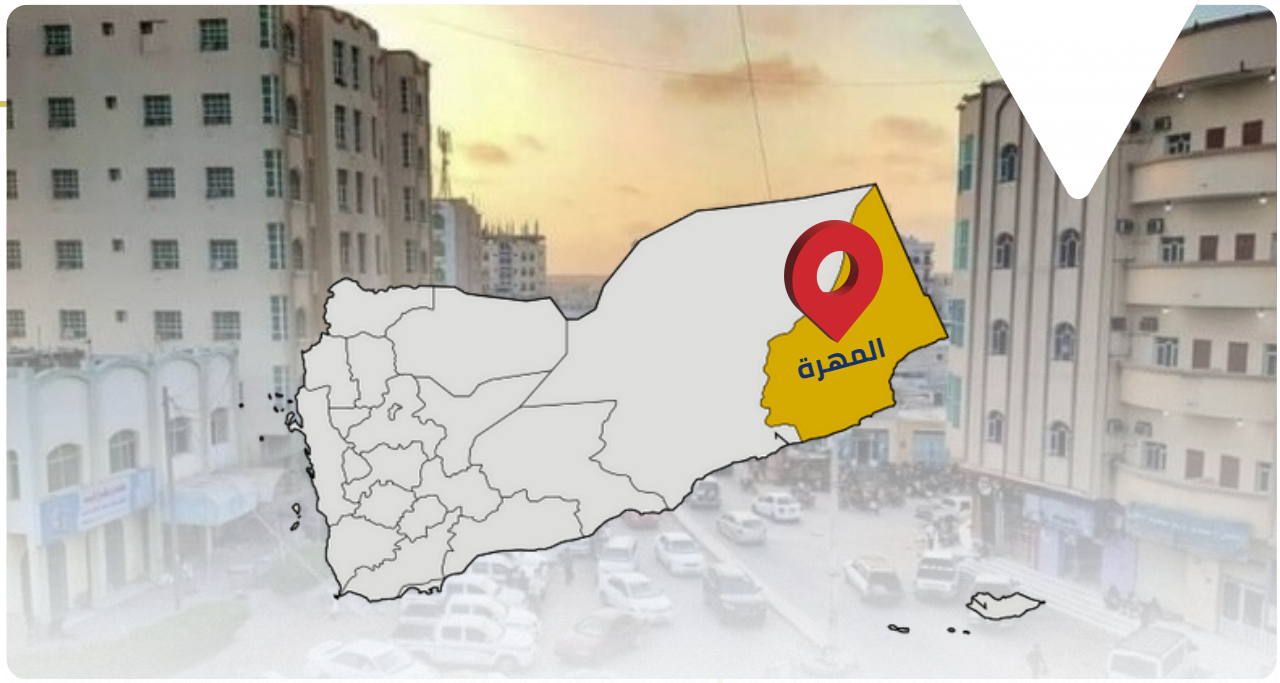

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

مقدمة

المهرة هي المحافظة اليمنية الأكثر جمالاً فكل زاوية ومكان فيها يخبرك عن تاريخ وأصالة وعراقة متجذرة إلى أعماق التاريخ لما تحمله من موقع يتوسط جنوب الجزيرة العربية وكأحد مراكز الحكم التي استخدمت منذ عرف الأنسان نظم الحكم من خلال الدول المتعاقبة في العصر الحميري وما تلاها وصولاً إلى التاريخ الإسلامي تعد محافظة المهرة واحدة من أروع وأهم المحافظات اليمنية، إذ تتميز بموقعها الجغرافي الفريد وتاريخها العريق وثقافتها المتنوعة، ما يجعلها محط اهتمام العديد من الباحثين والمستثمرين والمخططين التنمويين. تقع المهرة في أقصى شرق اليمن، وهي واحدة من المحافظات التي تربط بين اليمن وسلطنة عمان الشقيقة، حيث تشترك في الحدود الشرقية مع عمان وتطل على بحر العرب من الجنوب. وبذلك، تتمتع المهرة بموقع استراتيجي يعزز من مكانتها كمركز تجاري وثقافي مهم عبر التاريخ، بالإضافة إلى كونها نقطة اتصال بين العالم العربي وبقية مناطق آسيا وأفريقيا.

وتتميز المهرة وأهلها وهم أهل الحضارة بالتزامهم ومحافظتهم على التراث المهري والذي يتضح جلياً من خلال مواصلتهم التحدث باللغة المهرية التي تعتبر أحد اللغات السامية القدمية والتي يتمسك أهل المهرة بنقلها إلى الأجيال المختلفة

تزخر محافظة المهرة شرق اليمن بمعالم تاريخية وأثرية ما بين مساجد وقصور وقلاع وموانئ يُقال إن بعضها يرجع إلى العصر الحديدي (1200- 300 قبل الميلاد غير أن هذه المعالم تعاني الإهمال والنهب والكوارث الطبيعية.

تتمتع المهرة بموقع جغرافي متميز، إذ تتوسط حدود اليمن مع سلطنة عُمان والسعودية، وتشرف على ممر بحري دولي، وبها شريط ساحلي يمتد حوالي 560 كيلومترا. وكل هذه عوامل أدت إلى قيام حضارات متعاقبة على مدى التاريخ في المحافظة

تقع محافظة المهرة بالجزء الشرقي من الجمهورية اليمنية وتبعد عن العاصمة صنعاء مسافة 1318كم وتتصل المحافظة بصحراء الربع الخالي من الشمال محافظة حضرموت من الغرب، البحر العربي من الجنوب، سلطنة عمان من الشرق

تتمتع المهرة بموقع جغرافي متميز، إذ تتوسط حدود اليمن مع سلطنة عُمان والسعودية، وتشرف على ممر بحري دولي، وبها شريط ساحلي يمتد حوالي 560 كيلومترا. وكل هذه عوامل أدت إلى قيام حضارات متعاقبة على مدى التاريخ في المحافظة وتتمتع محافظة المهرة بجغرافيا متنوعة تشمل السواحل الطويلة، والسهول

الخصبة، والجبال المرتفعة، والصحاري الواسعة. هذه العوامل الجغرافية جعلت المهرة منطقة غنية بالموارد الطبيعية مثل الثروات السمكية والمعادن والمراعي الطبيعية، إضافة إلى تنوع المناخ الذي يساهم في تنمية الزراعة والرعي. وعلى الرغم من حجمها الجغرافي الكبير، فإن المهرة تظل واحدة من أقل المناطق اكتظاظا بالسكان في اليمن، ما يجعلها تحافظ على طابعها الطبيعي والبسيط

ويشكل سكانها ما نسبته 0.5% من أجمالي سكان الجمهورية، ولذلك فهي تعد أقل المحافظات من حيث عدد السكان، وعدد مديرياتها و مديريات، ومدينة الغيضة مركز المحافظة.

تاريخ المهرة يمتد لآلاف السنين، حيث كانت هذه المنطقة مركزا حضاريا هاما منذ العصور القديمة. عبر تاريخها، مرت المهرة بالعديد من الفترات التاريخية التي شهدت حضارات متعددة، وكان لها دور بارز في التجارة البحرية مع مختلف الحضارات القديمة مثل حضارة بلاد الرافدين، والفرس والرومان، وكذلك مع الهند وشرق أفريقيا. تاريخها الطويل من التجارة والتبادل الثقافي جعل المهرة مركزا هاما للتواصل بين مختلف الثقافات والمهرة أيضًا تتمتع بتراث ثقافي غني يتمثل في العادات والتقاليد واللغات المحلية التي تميز سكانها اللغة المهرية، التي يتحدث بها العديد من أبناء المحافظة، هي إحدى اللغات الجنوبية السامية التي تعد جزءًا من الهوية الثقافية للمجتمع المهري. فضلاً عن ذلك، تحظى المحافظة بالعديد من الفنون الشعبية مثل الرقصات التقليدية والموسيقى المميزة التي تعكس تاريخا طويلا من التفاعل الثقافي مع المناطق المجاورة

يعود تاريخ الاستيطان في أراضي محافظة المهرة إلى عصور غابرة، وتحتوي بشكل مثير للاستغراب كثيراً من مستوطنات عصور ما قبل التاريخ، وهي العصور التي سبقت معرفة الكتابة، وأهم المستوطنات مستوطنات العصر الحجري القديم، وعثر على هذا النوع من المستوطنات في وادي الجيزي الذي يصب إلى البحر العربي غرب الغيضة. كذلك مستوطنات العصر الحجري القديم والتي عثر عليها بالقرب من قشن وبالقرب من ساحل الخليج العربي مواقع يعود تاريخها إلى ما قبل 150000سنة قبل الميلاد

وأيضا مستوطنات العصر الحجري الحديث التي وجدت في الصحراء الشمالية في منطقة ثمود، وفي سناو، وأكبر موقع لهذا العصر وجد في مركز حبروت في مديرية الغيضة. إضافة إلى مستوطنات العصر البرونزي تتحدد بمواقع الرسوم الصخرية والمخربشات التي نحتت أو رسمت على صخور وأحجار المواقع، وأهم مواقعها تلك المنطقة المجاورة لمدينة الغيضة

من الناحية الاقتصادية، تعتبر المهرة منطقة غنية بالموارد الطبيعية التي يمكن استغلالها بشكل مستدام البحر والموانئ الطبيعية في سواحل المهرة تمثل مصدرًا رئيسيا للثروات السمكية، والتي تشكل جزءًا كبيرًا من الاقتصاد المحلي. كما أن الزراعة والرعي تعد من المصادر الرئيسية للعيش في هذه المحافظة، حيث تزرع العديد من المحاصيل الزراعية مثل الحبوب والخضروات والفواكه علاوة على ذلك، يتميز السكان في المهرة بتربية المواشي التي تشكل مصدرًا آخر مهما لدخل الأسرة. ومع ذلك، فإن المهرة تواجه تحديات كبيرة في مجالات التنمية، حيث يعاني القطاع الزراعي من ضعف البنية التحتية وقلة الإمكانيات، مما يتطلب تدخلا حكوميًا وتحفيزا للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

تزخر المهرة كذلك بمواردها الطبيعية فساحلها الذي يبلغ طوله 350 ميلاً غني بالحياة البحرية، وجبالها الخصبة في الشرق على عكس الصحراء الشاسعة في الشمال معروفة بأشجار اللبان المنتجة لمادة صمغية تُستخدم في العطور والزيوت والبخور

تعد الزراعة وتربية الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، أهم الأنشطة الرئيسة التي يمارسها سكان المحافظة، حيث يزرع فيها العديد من المحاصيل الزراعية، من أهمها الخضروات كما تقع المحافظة على شريط ساحلي طويل يصل إلى (500) كيلو متر غنى بالأسماك والأحياء البحرية ويوجد في أراضي المهرة موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية متنوعة، إذ تشير المؤشرات الأولية إلى وجود بعض المعادن، من أهمها الذهب والرخام والجرانيت والرمال السوداء، وتشتهر محافظة المهرة بأشجار اللبان وصناعة البخور، ونشاط تجاري متميز كونها الشريان الرئيس لتجارة اليمن مع بعض دول الخليج العربي، ويشكل ميناء نشطون حركة تجارية في صيد وتصدير الأسماك

وفيما يتعلق بمصادر إيرادات محافظة المهرة، وفقا لموازنة السلطة المحلية للعام 2014م، فقد مثلت المنح والدعم المركزي 94% تقريبا من اجمالي الموارد العامة للمحافظة، في حين مثلت الموارد المحلية للمحافظة ما يقرب من 6% فقط تمثل أبرزها في الموارد المحلية المشتركة وايرادات مبيعات السلع والخدمات؛ والإيرادات الضريبية وأهمها الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المقدرة للسلطة المحلية في المحافظة 24.3 مليار ريال يمني، في حين قدر الاستخدام والإنفاق بنحو 24.6 مليار ريال يمني، بما في ذلك 12.5 مليار ريال يمني للاستثمار في أكثر من 500 مشروع تمثل هذه الاستثمارات عملية التنمية المستدامة التي تشهدها المحافظة في الآونة الأخيرة والنمو المتسارع في التطوير في المجالات والخدمات كافة

بعد المهرة عن النزاع المسلح يعني أنها لم تشهد تدهوراً اقتصادياً أو خسارة في الإيرادات على نفس النطاق الذي حدث في مناطق أخرى. ومع ذلك، فإن تداعيات إعصار لبان وتاريخ طويل من إهمال الحكومة المركزية يعني أن العمل كالمعتاد في المهرة يمثل استقراراً نسبياً غير مؤكد. ويبلغ معدل الفقر في محافظة المهرة بحسب مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014م (57.8%) من عدد السكان في المحافظة.

فيما يخص البيئة السياسية في المهرة، يمكن القول إنها تأثرت بشكل كبير بالصراع القائم في اليمن، إلا أنها حافظت على وضع نسبي من الاستقرار مقارنة ببقية المحافظات اليمنية. ورغم ذلك، فإن هذا الاستقرار النسبي لم يعف المحافظة من التدخلات الخارجية والتوترات السياسية الداخلية، خاصة في ظل تزايد النفوذ الدولي في اليمن، حيث برزت المهرة كموقع استراتيجي في إطار التحالف العربي ضد الحوثيين في السنوات الأخيرة، شهدت المهرة حالة من الجدل السياسي بسبب وجود القوات السعودية في المحافظة، حيث كانت بعض الأطراف المحلية ترى أن هذا الوجود يشكل تهديدًا للسيادة اليمنية، بينما اعتبرت أطراف أخرى أن هذا الوجود ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة من الناحية الداخلية، تتمتع محافظة المهرة بخصوصية ثقافية واجتماعية تجعل من بيئتها السياسية أكثر تعقيدا، حيث تضم المحافظة مكونات اجتماعية من قبائل ذات نفوذ كبير على الأرض، وتلعب هذه القبائل دورا بارزا في الحياة السياسية المحلية. هذه القبائل لها تاريخ طويل من التفاعل مع السلطات المركزية والمحلية، ما جعلها شريكا مهما في اتخاذ القرارات السياسية. وتتميز المهرة بوجود فعاليات سياسية محلية تسعى لتحقيق مصالح أهل المحافظة مع الحفاظ على استقرارها وأمنها.

كذلك، على الرغم من النفوذ السياسي والإقليمي في المهرة، هناك نوع من التوازن بين القوى المحلية والسلطات المركزية، حيث أن المواطنين في المهرة يطالبون دائما بحماية خصوصيتهم السياسية والحفاظ على سيادة الدولة اليمنية، مع التأكيد على ضرورة عدم تهميشهم في مراكز اتخاذ القرار الوطني هذه البيئة السياسية في المهرة تتسم بالتحديات الكبيرة، لكنها أيضا تحمل في طياتها إمكانيات كبيرة لتحقيق الاستقرار والتنمية، خاصة إذا ما تم تعزيز التفاهم بين الأطراف السياسية المختلفة سواء كانت محلية أو إقليمية، واستمرار دعم الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية، تبقى المهرة محافظة ذات أهمية بالغة، ليس فقط على مستوى اليمن، بل على مستوى المنطقة بشكل عام. إن محافظة المهرة بحاجة إلى استثمارات كبيرة وجهود حكومية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين البنية التحتية، بما يضمن رفاهية المواطن المهري ويعزز من استقرار المنطقة.

محافظة المهرة

تقع محافظة المهرة في أقصى شرق الجمهورية اليمنية على امتداد الأرض الموازية للبحر العربي الممتدة شرقا حتى الحدود الدولية مع سلطنة عمان، وشمالا حتى صحراء الربع الخالي وغربا حتى وادي المسيلة بمحافظة حضرموت

وتبعد عن العاصمة بحدود 1318 كيلومترا، ويشكل سكانها ما نسبته 0.5% من إجمالي سكان اليمن، ولذلك فهي تعد أقل المحافظات من حيث عدد السكان، لكنها تعد ثاني أكبر المحافظات اليمنية بعد حضرموت، وتعادل مساحتها مساحة دول عاصمة المحافظة هي مدينة الغيضة التي تبعد عن عاصمت أقرب محافظه لها المكلا 522 كيلومترا، وفيها يقع الميناء الجوي، ويعد ميناء نشطون" من أهم موانئ المحافظة

أصل اسم كلمة المهرة

تعود تسمية المهرة بهذا الاسم إلى مهرة) بن حيدان بن عمرو بن لحاف بن قضاعة ابن عمرو بن مرة بن يزيد بن مالك بن حمير بن سبا بحسب مؤرخين وهم من العرب القحطانية حسب المصادر التاريخية وأخبار النساب

وذكرت المهرة في العديد من المصادر التاريخية منذ قديم الزمان وتشير مصادر إلى أنه عند ظهور الإسلام أسلمت قبائل المهرة دون مكايدة أو قتال وبرغبة ذاتية وكان لأبنائها دور رائد في الفتوحات الإسلامية ويرى بعض المؤرخين أن المهرة هي موطن عاد وأرض الأحقاف وقد اشتهرت قديماً بتجارة اللبان وكانت محطة مهمة على طريق القوافل التجارية.

الموقع الجغرافي

محافظة المهرة هي إحدى المحافظات الواقعة في أقصى شرق الجمهورية اليمنية وتعد من المحافظات الحدودية التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم على البحر العربي حيث تقع مع سلطنة عمان من الشرق ومحافظة حضرموت من الغرب. تتمتع المهرة بموقع جغرافي متنوع، يتراوح بين السواحل البحرية الواسعة والصحاري والمناطق الجبلية، مما يجعلها واحدة من المحافظات ذات الطابع الطبيعي المتميز حيث يحمل من الشمال محافظة حضرموت ومن الجنوب البحر العربي ومن الشرق سلطنه عمان ومن الغرب محافظة حضرموت تعد محافظة المهرة م ثاني أكبر المحافظات اليمنية بعد حضرموت من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها حوالي 66.279 كيلومتر مربع ما يجعلها تشكل نحو 12% من إجمالي مساحة

التقسيم الادارى

	المديرية	المساحة	الكثافة /نسمه
1	الغيظة	7159	3.847
2	شحن	8778	0.3790
3	حات	19303	0.484
4	قشن	3485	3.430
5	حوف	1531	3.596
6	منعر	17279	0.418
7	المسيلة	6806	1.854
8	سيحوت	2667	4.975
9	حصوين	1843	6.157

تتكون محافظة المهرة من 9 مديريات فيما تشكل الغيضة مركز المحافظة وقلبها النابض تنقسم المهرة إلى تسع مديريات 6 منها ساحلية تطل على بحر العرب وهي الغيضة وحوف وحصوين وقشن وسيحوت والمسيلة وثلاث مديريات حات تعتبر حات أكبر المديريات من حيث المساحة (19303) كم فيما تأتي مديرية حوف أو الشرقية كما يسميها الأهالي الأقل مساحة (1531) كم 2

بحسب التعداد السكاني الأخير الذي أجراه المركز الوطني للإحصاء في اليمن، بلغ عدد سكان محافظة المهرة في عام 2021 حوالي 750,0000 نسمة تقريبا.

وقد شهد عدد السكان نموا تدريجيًا في السنوات الماضية، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها المحافظة جراء الصراع القائم في اليمن. ومع ذلك، تعتبر المهرة من المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة نسبيًا مقارنة ببقية المحافظات اليمنية الكبرى مثل صنعاء وعدن وحضرموت

التضاريس

تنقسم تضاريس أراضي محافظة المهرة إلى ثلاثة أقسام هي: -

السهل الساحلي الجنوبي - الهضبة الجبلية الوسطى - الصحراء الشمالية.

السهل الساحلي الجنوبي

ويشمل الشريط الساحلي المتعرج والممتد من حدود المحافظة مع محافظة حضرموت من الغرب، وشرقاً حتى حدود سلطنة عمان الشقيقة، ويبلغ طوله حوالي (375) كم) وهو ينحصر من الشمال بسلسلة جبال الهضبة ووديانها ، ويصل أعلى ارتفاع له عن مستوى سطح البحر نحو (250) متراً) ، وتنتشر عليه معظم المدن الرئيسية بما فيها المركز الإداري للمحافظة - مدينة الغيضة - لذلك يعيش فيه أكثر سكان المحافظة .

الهضبة الجبلية الوسطى

تعتبر الهضبة جزءاً من الهضبة الجبلية الممتدة من شمال عدن حتى شرق محافظة المهرة، وتتكون من سلاسل جبلية تتخللها الوديان والروافد ، وأشهر جبال هذه المحافظة جبل الحبشية، وجبل الغرت، وسلسلة جبال بنى كشيت، وجبل الفك ومرارة، وشرقاً حتى سلسلة جبال القمر.

السلسلة الجبلية يتخللها العديد من الوديان التي تنقسم إلى قسمين:

(القسم الأول) وتصب جنوباً إلى ساحل البحر العربي : أهم وأكبر أودية المحافظة تبدأ من الغرب ومنها وادي المسيلة الذي يعتبر الامتداد الجنوبي الشرقي لوادي حضرموت وتصب فيه الكثير من الروافد الشمالية الشرقية ، والجنوبية الغربية ، وعلى ضفتي هذا الوادي تنتشر الكثير من المستوطنات التي تعتمد على المياه الجارية فيه ، وتعتبر أراضيه من أخصب أراضي المحافظة ، ويصب هذا الوادي إلى غرب سيحوت ثم البحر ، وإلى الشرق من هذا الوادي هناك وادي (عدنوت) ويصب إلى غرب قشن عند رأس شروين ، وإلى الشرق منه هناك وادي الجيزي الكبير ، الذي يصب فيه وادي دحون الذي تتجمع مياهه من سلسلة جبل كشيت وجبل الفرت ويصب وادي الجيزي إلى الغرب من مدينة الغيضة - المركز الإداري للمحافظة - ، وإلى الشرق من هذا الوادي ، كما توجد عدد من الوديان الصغيرة التي تصب إلى البحر العربي ، وهي الوديان التي تتخلل سلسلة جبال القمر .

القسم الثاني وتصب شمالاً إلى صحراء الربع الخالي) : يوجد في هذا القسم الكثير من الوديان ، وهي - من الغرب إلى الشرق - وادي المناهيل ووادي أرمة ، وهما الواديان اللذان تتجمع مياههما من سلسلة جبل بن كشيت الشمالية - فوادي ضحية ووادي تهوف - وهما الواديان اللذان تتجمع إليهما مياه جبل بن كشيت الشمالية - ويلتقيان جنوب سناو وتصب في الربع الخالي في خليف مسيفة - ثم واديي مراخية وعربة - وهما اللذان تتجمع إليهما مياه جبل بن كشيت الشمالية ويصبان في الربع الخالي في طوق شحر - ثم وادي رخوة ووادي شعيت ووادي ميتن ووادي شحت - وتصب هذه الأودية شمالاً في الربع الخالي .

الصحراء الشمالية:

وهي عبارة عن صحراء مترامية الأطراف وهي الجزء الجنوبي الشرقي من صحراء الربع الخالي، وتضم عروق الموارد، ورملة أم غارب، ورملة عيوة، وبني معارض وخليف وعلين، وخليف مسيفة، وطوق شحر، وعدد كبير من العروق مثل عروق الخراخير، وعروق ضحية، وعروق ابن حمودة، ومعظم قاطنيها من البدو الرحل.

تاريخ المهرة

في العصور القديمة، كانت المهرة جزءًا من الممالك العربية الجنوبية التي نشأت في اليمن، مثل مملكة سبأ، وحضرموت، ومعين. كانت هذه الممالك تشتهر بتطورها في الزراعة والتجارة وعمارة المدن، وقد شهدت المنطقة تأثيرًا متبادلا بين الحضارات اليمنية القديمة وحضارات البحر الأحمر والمحيط الهندي

في فترة حكم مملكة سبأ (حوالي 1000 قبل الميلاد - 275 ميلادي)، كانت المهرة جزءًا من مناطق نفوذ هذه المملكة التي كانت تسيطر على معظم جنوب الجزيرة العربية. وكان السبئيون يعتمدون على طرق التجارة البحرية عبر سواحل المهرة حيث كانت السفن التجارية تبحر من ميناء عدن إلى الهند وشرق أفريقيا

عندما تراجع نفوذ مملكة سبأ، بسطت مملكة حمير (275-525م) سلطتها على المهرة. وفي هذه الفترة، بدأت المنطقة تتأثر بشكل أكبر بالثقافة الحميرية، التي كانت تروج للديانات والمعتقدات المحلية

مع ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي، دخلت المهرة في حوزة الدولة الإسلامية. كانت المنطقة جزءًا من ولاية حضرموت في العصور الإسلامية المبكرة. وساهمت المهرة في حركة التجارة الإسلامية عبر المحيط الهندي، حيث كانت السفن تحمل البضائع من اليمن إلى مناطق مختلفة في شرق أفريقيا والهند

عندما توسعت الدولة الإسلامية، تأثرت المهرة بالثقافات الإسلامية في المجالات الدينية والفكرية، لكنها حافظت على طابعها المحلى الخاص. وظلت المهرة خلال العصور الإسلامية تحت إشراف ولاة حضرموت أو خلفائهم

خريطة رقم (١) بلاد العرب
مأخوذة من كتاب "في تاريخ العرب قبل الاسلام"
للاستاذ الدكتور سعد زغلول عبد الحميد

٢١٩

تأسست سلطنة المهرة القبلية بمعظمها في العام 1432 وعلى الرغم من نمط الإدارة القبلية التقليدية، نعمت السلطنة باستقلال كامل أو جزئي طيلة خمسة قرون. ونجحت في الحفاظ على استقلالها الذاتي حتى في العقود الثمانية الأخيرة من تاريخ هذه السلطنة ،(1886-1967)

التي كانت خلال معظمها جزءاً من محمية عدن التي أنشأها البريطانيون. (خلالها كان أرخبيل سقطرى الواقع في المحيط الهندي، خاضعاً أيضاً إلى حكم السلطنة).

في القرن التاسع عشر، بدأت بريطانيا في السيطرة على معظم السواحل الجنوبية للجزيرة العربية، بما في ذلك عدن. لكن المهرة، بفضل موقعها البعيد نسبيا، كانت أقل تأثرًا بالوجود البريطاني المباشر مقارنة بالمناطق الأخرى في الجنوب اليمني. على الرغم من هذا، كانت المهرة تُعد جزءًا من منطقة النفوذ البريطاني في الجنوب اليمني

قبل عام 2000 ، كانت المهرة جزءًا من محافظة حضرموت، إلا أنه في عام 1999 تم إعلانها محافظة مستقلة بموجب قرار رئاسي. كان المجتمع في المهرة يواجه تحديات اقتصادية كبيرة، حيث كانت الزراعة والرعي هما المصدرين الرئيسيين للرزق، كما كانت المنطقة تشهد بعض التطورات في البنية التحتية.

في الفترة ما بين عامي 2000 و 2010، كانت محافظة المهرة تتمتع بقدر من الاستقرار النسبي مقارنة ببقية المناطق اليمنية، لكن هذا الاستقرار كان هشا في ظل استمرار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. كان التركيز الحكومي على تحسين البنية التحتية، خاصة الطرق والموانئ، إلى جانب تعزيز قطاع التعليم والصحة، ولكن لم تشهد المهرة تطورات ملحوظة على مستوى الاستثمار أو الصناعات الثقيلة.

مع اندلاع الحرب اليمنية في عام 2015 بين القوات الحكومية وميلشيات الحوثي كانت محافظة المهرة واحدة من المناطق التي حافظت على استقرار نسبي نسبياً، حيث تجنبها النزاع المسلح المباشر على الرغم من التحديات الاقتصادية والانقطاع في الخدمات الأساسية وفي هذه الفترة، بدأت القوى الإقليمية بالتركيز على تعزيز نفوذها في المنطقة، واستغلال الموقع الجغرافي للمهرة الذي يتيح لها الوصول إلى الموانئ البحرية الحيوية، مثل ميناء نشط وميناء قشن، وكذلك استثمارات في مشاريع البنية التحتية.

في عام 2017، كان للمهرة دور بارز في النزاع اليمني بسبب الموقع الاستراتيجي للمحافظة الذي يجعلها بوابة بحرية هامة إلى البحر العربي. شهدت المهرة تدفقاً للقوات العسكرية التي أقامت العديد من المنشآت العسكرية في المنطقة، في خطوة لتأمين المنافذ البحرية والمساعدة في تعزيز استقرار الحكومة المعترف بها دوليا

حتى عام 2024 ، لا يزال الوضع في المهرة يتسم بالاستقرار النسبي، لكنها تظل مهددة بتحديات اقتصادية وأمنية جراء الحرب المستمرة في باقي المناطق اليمنية. يأمل العديد من أبناء المهرة في تعزيز الدور المحلي في صنع القرار وتوفير بيئة آمنة للاستثمار والتنمية، كما يطمحون إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع سلطنة عمان والدول المجاورة، مع المحافظة على استقلالهم الثقافي والسياسي

البيئة الاقتصادية

تعد محافظة المهرة واحدة من أبرز المناطق اليمنية من الناحية الجغرافية والاقتصادية، إذ تتمتع بموقع استراتيجي متميز في أقصى شرق اليمن على الحدود مع سلطنة عمان، وهو ما يساهم في خلق فرص اقتصادية واعدة على مستوى التجارة والنقل والتبادل الثقافي. تقع المهرة في موقع فاصل بين البحر العربي والصحراء وهي تتمتع بتاريخ طويل من الأنشطة الاقتصادية التقليدية التي يعتمد عليها سكانها، وذلك من خلال عوامل البنية التحتية الاقتصادية

تعتبر الزراعة وتربية الثروة الحيوانية وصيد الأسماك، أهم الأنشطة الرئيسة التي يمارسها سكان المحافظة، حيث يزرع فيها العديد من المحاصيل الزراعية، من أهمها الخضروات. كما تقع المحافظة على شريط ساحلي طويل يصل إلى (500) كيلو متر غنى بالأسماك والأحياء البحرية. ويوجد في أراضي المهرة موارد طبيعية وإمكانات اقتصادية متنوعة، إذ تشير المؤشرات الأولية إلى وجود بعض المعادن، من أهمها الذهب والرخام والجرانيت والرمال السوداء، وتشتهر محافظة المهرة بأشجار اللبان وصناعة البخور، ونشاط تجاري متميز كونها الشريان الرئيس لتجارة اليمن مع بعض دول الخليج العربي، ويشكل ميناء نشطون حركة تجارية في صيد وتصدير الأسماك.

وفيما يتعلق بمصادر إيرادات محافظة المهرة، وفقا لموازنة السلطة المحلية للعام 2014م، فقد مثلت المنح والدعم المركزي 94% تقريبا من اجمالي الموارد العامة للمحافظة، في حين مثلت الموارد المحلية للمحافظة ما يقرب من 6% فقط تمثل أبرزها في الموارد المحلية المشتركة؛ وايرادات مبيعات السلع والخدمات والإيرادات الضريبية وأهمها الضرائب على الدخل والأرباح والضرائب على السلع والخدمات.

تواصل الحكومة المركزية دفع الرواتب في المهرة، لكن النفقات التشغيلية انخفضت بنسبة 75% ورغم انقطاع الدعم الحكومي المركزي للسلطة المحلية في مختلف المحافظات، فقد حافظت السلطة المحلية في المهرة على مواردها المحلية المحددة في تشريعات السلطة المحلية نظرا لبعدها عن المواجهات العسكرية، مما عزز من قدرتها على دفع مرتبات الموظفين المدنيين بانتظام وتغطية التكاليف التشغيلية للسلطة المحلية. بالإضافة إلى تغطية ميزانيتها الاستثمارية التي تغطي توفير الخدمات المحلية وتطوير وصيانة البنية التحتية والكهرباء والمياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الخدمات العامة.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة المقدرة للسلطة المحلية في المحافظة 24.3 مليار ريال يمني، في حين قدر الاستخدام والإنفاق بنحو 24.6 مليار ريال يمني، بما في ذلك

12.5 مليار ريال يمني للاستثمار في أكثر من 500 مشروع تمثل هذه الاستثمارات عملية التنمية المستدامة التي تشهدها المحافظة في الآونة الأخيرة والنمو المتسارع في التطوير في المجالات والخدمات كافة.

بعد المهرة عن النزاع المسلح يعني أنها لم تشهد تدهوراً اقتصادياً أو خسارة في الإيرادات على نفس النطاق الذي حدث في مناطق أخرى. ومع ذلك، فإن تداعيات إعصار "لبان" وتاريخ طويل من إهمال الحكومة المركزية يعني أن العمل كالمعتاد في المهرة يمثل استقراراً نسبياً غير مؤكد. ويبلغ معدل الفقر في محافظة المهرة بحسب مسح ميزانية الأسر المعيشية لعام 2014م (57.8% من عدد السكان في المحافظة.

تمتلك المهرة منفذين حدوديين دوليين منفذ شحن مع سلطنة عمان الشقيقة على الشريط الصحراوي ومنفذ (صرفيت) على الشريط الساحلي ويستقبل هذان المنفذان سنوياً آلاف المسافرين والمغادرين من أبناء الوطن المغتربين والسواح العرب والأجانب وكميات كبيرة من البضائع التجارية والسيارات وتصل إيرادات المنفذين إلى مئات المليارات من الريالات لكنها مع الأسف ظلت خلال الفترة الماضية تذهب للمركز دون أن تستفيد منها المحافظة في مشاريعها التنموية وفي الأحداث التي تشهدها البلاد من حالياً أصبح هذان المنفذان هما الشريانين الوحيدين في استقبال القادمين والمغادرين وإلى الوطن في ظل توقف الكثير من المنافذ الجمركية الحدودية.

تضم المهرة العديد من الموانئ الهامة التي تسهم بشكل كبير في الاقتصاد المحلي فضلاً عن دورها في التجارة الإقليمية والدولي وأهم هذه الموانئ

ميناء نشطون

يعد ميناء نشطون من أبرز الموانئ في محافظة المهرة، ويقع في منطقة نشطون بالقرب من مدينة الغيضة، عاصمة المحافظة. يتمتع الميناء بموقع جغرافي مميز حيث يطل على بحر العرب، مما يجعله نقطة استراتيجية للتجارة البحرية بين اليمن والدول الأخرى. يعتبر هذا الميناء من أهم المنافذ البحرية لليمن في تلك المنطقة ويستخدم لتصدير النفط الخام والمنتجات الزراعية المحلية مثل الحبوب والفواكه.

ميناء الغيظه

ميناء الغيضة هو ميناء تجاري مهم آخر في محافظة المهرة ويقع في مدينة الغيضة عاصمة المحافظة. يعتبر الميناء من أهم الموانئ في المنطقة الشرقية، وهو يشهد حركة تجارية نشطة بما في ذلك استيراد وتصدير السلع والبضائع المختلفة.

البيئة الاجتماعية

تعد البيئة الاجتماعية في محافظة المهرة، واحدة من البيئات الفريدة التي تجمع بين موروثات تاريخية وثقافية غنية وتنوع اجتماعي مميز. إذ تعكس هذه البيئة واقع المجتمع المحلي الذي يتسم بالترابط والتعاون، مما يسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع وتنميته

البيئة الاجتماعية في المهرة تتسم بترابط قوي بين أفراد المجتمع، وتعتبر القبيلة والأسرة النواة الأساسية في التنظيم الاجتماعي. الحياة القبلية في المهرة تعتمد بشكل كبير على التقاليد والعادات التي تُدار عبر مجالس قبيلة، حيث يحترم كبار السن ويتم استشارتهم في جميع الأمور المتعلقة علاوة على ذلك، يوجد في المهرة تنوع عرقي آخر، حيث يعيش فيها أيضا بعض الأسر من أصول عمانية وأفريقية، مما يساهم في إثراء الثقافة المحلية بعادات وتقاليد متعددة.

على الرغم من هذا الانفتاح الجزئي، فإن المهرة لا تزال محافظة إلى حد كبير على تقاليدها الاجتماعية. فعلى الرغم من العوامل الحديثة، مثل التعليم والإعلام، لم تتمكن العولمة من تغيير الطابع الاجتماعي التقليدي للمجتمع المهري بشكل كبير. فحتى في ظل التحديات التي فرضها العصر الحديث ما زالت المهرة تحتفظ بخصوصيتها الثقافية والاجتماعية

بخصوص الوضع الإنساني في محافظة المهرة ووفقا للأوتشا (خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام 2018م) فهناك ما يقرب من 100 الف شخص بحاجة إلى مساعدات منهم 49% من ذوي الاحتياج الشديد. ومن جانب آخر أدى الإعصار المداري" لبان" الذي ضرب الساحل الجنوبي الشرقي لليمن في 14 أكتوبر 2018م إلى أضرار في محافظة المهرة أبرزها وفاة ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص واصابة أكثر من 100 شخص وتضرر شديد أو نزوح لأكثر من 3000 أسرة منها 550 أسرة لجأت إلى البحث عن مأوى في المدارس المحلية، كما أدت الفيضانات إلى تدمير آبار المياه الجوفية مما أدى إلى تزايد الحاجة الملحة إلى الغذاء والأدوية والسلع الأساسية للإغاثة ومياه الشرب الآمنة ولوازم المأوى. ونتيجة لذلك فقد أعلن محافظ المهرة المناطق الساحلية في المحافظة مناطق منكوبة ودعت الحكومة المنظمات إلى تقديم الدعم اللازم، واستجابة لذلك قامت العديد من الجهات والمنظمات المانحة منها منظمة الصحة العالمية واليونيسف بتقديم اشكال متعددة من الدعم والمساعدات لتلبية احتياجات المتضررين

الطبقات الاجتماعية في المهرة، تتميز بتنوع ثقافي واجتماعي، يتشكل عبر تداخل العادات والتقاليد العمانية واليمنية. وتنقسم الى ثلاثة طبقات

الطبقة العليا

تتكون الطبقة العليا في المهرة من شيوخ القبائل والعائلات الكبيرة ذات النفوذ التاريخي والسياسي. يُعتبر شيوخ القبائل هم الأقوياء في المحافظة، حيث يمتلكون السلطة التقليدية ويستشارون في القرارات الهامة. كما أن لهم تأثيرًا كبيرًا على السياسة المحلية والعلاقات مع الحكومة المركزية في صنعاء أو مع سلطنة عمان. ويشمل هؤلاء أيضا بعض الشخصيات الدينية والاقتصادية التي تمتلك ثروات أو تتولى مناصب إدارية في الحكومة

الطبقة الوسطى

تشمل هذه الطبقة مجموعة من التجار المهنيين والموظفين الحكوميين الذين يعملون في قطاعات التعليم والصحة والإدارة في ظل الاقتصاد المحلي الذي يعتمد بشكل كبير على التجارة عبر ميناء نشط في المحافظة والتبادل التجاري مع سلطنة عمان تعد الطبقة الوسطى أحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد المحلي. كما تضم هذه الطبقة العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى بعض العائلات التي حققت نجاحًا في مجال الأعمال ثقافيًا، تساهم الطبقة الوسطى في تعزيز التعليم والوعي الاجتماعي.

الطبقة الفقيرة

تتألف هذه الطبقة من المزارعين العمال اليدويين، وبعض أفراد القبائل التي لا تتمتع بنفوذ سياسي أو اقتصادي. يعتمد جزء كبير منهم على الزراعة التقليدية، خاصة في المناطق الريفية التي تكثر فيها زراعة التمور والخضروات في الآونة الأخيرة شهدت بعض المناطق في المهرة تحسنًا في مستوى المعيشة بسبب الاستثمارات في البنية التحتية والمشاريع التنموية، لكن مع ذلك، تظل هناك تحديات تتعلق بالتوظيف والتعليم والرعاية الصحية في بعض المناطق الريفية

الطبقة الريفية

تعتمد الطبقة الريفية في المهرة على الزراعة ورعي الحيوانات كوسيلة رئيسية للعيش. ويعيش هؤلاء في القرى الصغيرة والبدوية التي لا تزال تحتفظ بالكثير من العادات والتقاليد القبلية القديمة. رغم أن بعض مناطق المهرة تشهد تطورا في البنية التحتية، إلا أن الحياة الريفية لا تزال تمثل جزءًا كبيرًا من المجتمع المهري.

يعيش سكان هذه الطبقة في بيئة تحكمها الأعراف القبلية، حيث تلعب التقاليد الاجتماعية دورًا كبيرًا في حياتهم اليومية.

الطبقة العاملة

تشمل هذه الطبقة العمال في الموانئ والمصانع الصغيرة والقطاعات الخدمية مثل السياحة في السنوات الأخيرة، مع الاهتمام بتطوير السياحة في المهرة خاصة المناطق الساحلية، بدأ بعض سكان المهرة بالعمل في القطاع السياحي، سواء كدليلين سياحيين أو عمال في الفنادق والمطاعم. لا تزال هذه الطبقة تواجه تحديات في مستوى الأجور وظروف العمل، لكن النمو المتزايد في البنية التحتية يفتح أبوابًا جديدة للفرص.

تتميز محافظة المهرة بعادات وتقاليد ذات طابع بدوي قوي، حيث يعتبر الترابط الأسري والعشائري أساس الحياة الاجتماعية. من أبرز هذه العادات الضيافة جزء أساسي من ثقافة أهل المهرة، وهي أحد أهم القيم التي يتوارثها الأجيال يُعد الكرم وحسن الاستقبال جزءًا أساسيًا من الثقافة المحلية، حيث يولي السكان أهمية كبيرة للضيوف، ويُقدّم لهم القهوة والمأكولات التقليدية.

كما تشتهر المهرة بالعديد من الرقصات الشعبية مثل "العيالة" و"البرعة"، التي تؤدى في المناسبات الاجتماعية، وتعبر عن الفرح والانتصار.

وأيضا تعد اللغة المهرية من أهم عناصر الهوية الثقافية لأهل المهرة، وهي لهجة خاصة تختلف عن العربية الفصحى أو لهجات المناطق اليمنية الأخرى. تشكل اللغة المهرية جزءًا من التراث العماني نظرًا للعلاقة التاريخية بين المهرة وعمان، ولذلك يتمتع أهل المهرة بلهجة مميزة تركز هذه اللغة على المصطلحات الخاصة بالمنطقة والتي يعبر بها السكان عن حياتهم اليومية وتقاليدهم

التراث والفلكلور الشعبي

أهل المهرة يحرصون على الحفاظ على التراث الشعبي الذي يمتد عبر الأجيال. توجد الكثير من القصص الشعبية والحكايات القديمة التي تُروى في مجالس العائلة والمجتمع. كما يتميزون بحرف وصناعات تقليدية مثل صناعة الفخار والحرف اليدوية الأخرى التي تصنع من المواد الطبيعية المتوفرة في البيئة المحلية، مثل الحبال والأقمشة الطبيعية.

البيئة السياسية

يُطلق على محافظة المهرة البوابة الشرقية لليمن، نظراً لوقوعها في أقصى الجزء الشرقي من الجمهورية اليمنية، حيث تجاورها سلطنة عُمان شرقاً، وتتصل المحافظة بصحراء الربع الخالي من الشمال، ومحافظة حضرموت من الغرب، والبحر العربي من الجنوب.

وتبدو المهرة منعزلة كثيراً أو غير متأثرة إلى درجة كبيرة بالصراع السياسي الدائر في اليمن، فقد تجنبت الانزلاق في خريطة الحرب والصراع السياسي والعسكري باستثناء استقبالها لنازحي الحرب من محافظات الصراع، وربما ساعدها موقعها الجغرافي على تجنب الدخول في مثل هكذا صراعات وحروب، ويقول كثير من أهالي المهرة إن المحافظة كانت الأقل تضرراً من الصراعات السياسية والحروب التي شهدتها اليمن خلال العقود الماضية.

لكن الحال تغير كثيراً في الآونة الأخيرة، فقد باتت محل اهتمام قوى محلية وإقليمية عدة، ولم تسلم من صراع تلك القوى أدت الأحداث التي تعيشها محافظة المهرة شرقي اليمن منذ الانقلاب الحوثي على الشرعية العام 2014 الى تشكل واقع جديد في المحافظة، ساهمت في إفرازه عوامل الصراع الجارية هناك، وتجاذب المصالح والأجندة التي تفجرت بشكل أكبر أدى التواجد الإقليمي في المهرة إلى خلق انقسام مجتمعي، لم تشهده المحافظة التي ظلت طوال تاريخها بعيدة عن الصراعات التي عصفت باليمن منذ عقود، بسبب طابع بنية المجتمع المهري، وكذلك بسبب موقعها الجغرافي البعيد عن مركز الدولة في عدن أولا، وفي صنعاء ثانيا.

قبل ثورة 2011 والانحدار اللاحق لليمن في هوة النزاع المسلح، لم تكن المهرة قد شهدت تاريخياً أياً من أشكال الاستقطاب السياسي أو الفكري الذي شهدته مناطق أخرى من البلاد.

فلم تتمكن الأحزاب السياسية من الحصول على موطئ قدم في المحافظة لان القبيلة ظلت الأداة الرئيسية للتنظيم السياسي والاجتماعي، ورغم أن بعض الأحزاب السياسية فتحت مكاتب لها في المهرة، الا أنها لم تكن تتمتع بأي قاعدة شعبية كبرة هناك. وهكذا، كانت تعيينات المناصب الإدارية فى السلطة المحلية الحاكمة للمهرة تستند بشكل شبه حصري إلى اعتبارات قبلية، كما لم تتوفر الكثير من الحوافز لدى الجهات السياسية الفاعلة لاستثمار في حشد دعم شعبي لها في المهرة، بالنظر إلى عدد سكان

المحافظة الضئيل مقارنة بالمحافظات الأخرى، بالإضافة إلى التبع الشديد للسكان في أرجاء المحافظة.

عملت العزلة السياسية والاجتماعية للمهرة أيضاً على إبقاء المحافظة بعيدة عن الأحداث التي سبقت النزاع الأهلي في البلاد، وهو اتجاه تواصل خل الحرب الحالية، فبعد الثورة الشعبية التي أدت إلى استقالة الرئيس صالح، حضر ممثلون من المهرة مؤتمر الحوار الوطني عامي 2013-2014

كان الهدف من هذا المؤتمر التفاوض على انتقال سلمي يتلو نظام صالح والبت في نظام حكم جديد للبلاد، من بين المقترحات التي طرحت خلال المؤتمر كانت خطة للفيدرالية في اليمن، ومع أن الوفد المهري دعم هذا المفهوم، الا أنه صوت ضد الخريطة الفيدرالية الجديدة المقترحة للرئيس عبدربه منصور هادي، والتي تهدف لتقسيم البلاد إلى ستة أقاليم اتحادية أحدها إقليم حضرموت ويضم محافظتي المهرة

وسقطرى مع محافظة حضرموت وشبوة. كانت معارضة المهرة لانضمام إلى محافظة حضرموت متأتية من الخوف من التهميش داخل الكيان الجديد. كما لم يرغب سكان المهرة في رؤية ثقافتهم وتاريخهم الفريد ككيان مستقل تتحطم خصوصيته نتيجة للدخول مع حضرموت ذات الحضور المهيمن في إقليم واحد. بدلا من ذلك، دعا الممثلون المهريون إلى ضم سقطرى إلى محافظتهم، كما كانت في عهد السلطنة، لتشكل إقليما مستقال في ظل نظام فيدرالي جديد.

بعد استيلاء الحوثيين على صنعاء في عام 2014 ، تحالفت المهرة مع الرئيس هادي والحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. وبعد المصادمات في يناير 2015 بين جماعة الحوثيين المسلحة وأنصار الحكومة، قدم هادي استقالته ووضع قيد الإقامة الجبرية قبل أن يفر من صنعاء باتجاه محافظة عدن في فبراير 2015 ، دعا محافظ المهرة في ذلك الوقت، محمد علي ياسر ، إلى استمرار تنصيب هادي رافضاً سيطرة الحوثين. وبعد أن بدأت قوات الحوثين والقوات الموالية للرئيس السابق صالح التقدم إلى المناطق الجنوبية من اليمن، اضطر هادي إلى الفرار مرة أخرى، هذه المرة عبر محافظة المهرة، حيث كانت محافظة آمنة وموالية، ومن المهرة اجتاز هادي الحدود إلى عمان. أيدت السلطة المحلية في المهرة في وقت لاحق إعلان مارس 2015 بشأن عملية عاصفة الحزم، والتدخل العسكري الإقليمي بقيادة السعودية والإمارات لدعم حكومة هادي

أبرز الكيانات المؤثرة في المهرة

الحراك الجنوبي

تأسس الحراك الجنوبي مطلع عام 2007 ليؤطر ويجمع عددا من الحركات والقوى والشخصيات المطالبة بانفصال الجنوب، وفك الارتباط بين شطري اليمن بعد 14 عاما من الوحدة التي أعلنت يوم 22 مايو 1990 بعد مفاوضات طويلة لم يتشكل الحراك الجنوبي على أساس فكري أو أيديولوجي، بل انطلقت مكوناته من اعتبارات قبلية سياسية واجتماعية واقتصادية. يمثل المجلس الأعلى للحراك السلمي لتحرير الجنوب الفصيل الرئيسي للحراك الجنوبي، الذي يضم أيضا فصائل من بينها الهيئة الوطنية العليا لاستقلال الجنوب، والمجلس الوطني الأعلى لتحرير واستعادة دولة الجنوب والتجمع الديمقراطي الجنوبي، واتحاد شباب وطلاب الجنوب بدأ الحراك الجنوبي بمطالب وجهها للنظام الحاكم بالمساواة وإعادة المسرحين العسكريين والمدنيين وإصلاح مسار الوحدة، لكن مسيرتها عرفت تطورا كبيرا في 7 يوليو 2007 بمطالبته باستقلال جنوب اليمن رغم كل التحديات، ظل أبناء المهرة متمسكين بانتمائهم للجنوب. لقد برزت العديد من المحاولات لطمس الهوية الجنوبية لأبناء المهرة، خاصة بعد الوحدة اليمنية عام 1990م، ولكن مع انطلاق الحراك الجنوبي عام 2007م، تجدد الأمل في العودة للجنوب العربي، وكانت المهرة واحدة من محافظات الجنوب التي شاركت بفعالية في الحراك الجنوبي. أكد أبناء المهرة في العديد من المناسبات التزامهم بالدفاع عن هوية الجنوب وعدم القبول بأي مشاريع تهدف إلى تفتيت هذا الانتماء.

المجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى

تأسس المجلس في العام 2012م، ويجمع مختلف الأطياف القبلية والاجتماعية والسياسية والعسكرية في المهرة، ولديه العديد من الدوائر ضمن تشكيلته الداخلية ولديه فروع في مديريات المهرة وسقطرى. يستمد تأثيره من اعتباره وعاء يضم في عضويته أبرز الشخصيات المؤثرة، ويعمل كمرجعية لقضايا المحافظة، ويعتبر أول كيان من نوعه في المهرة، وفي بقية المحافظات، ويرأسه الشيخ عبد الله بن عيسى آل عفرار الأهداف من وراء إنشاء المجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى لن محافظتا المهرة وسقطرى عانت من التهميش لسنوات طويلة، وعلى مختلف المهرة سقطرى Socotra الأصعدة، وبكافة الحقب والفترات، ونظراً لبعد المحافظتين عن عواصم القرار

ولكون المحافظتان في محيط جغرافي منعزل نوعاً ما؛ ولأن أبناء المهرة وسقطرى عرف عنهم الهدوء والسكينة؛ وهو ما ترك وللأسف، أثرًا سلبياً في تجاهل كافة الأنظمة المتعاقبة لواقع واحتياجات أبناء المهرة وسقطرى. ولذا فقد جاءت الحاجة الملحة لإنشاء مكون يُمثل أبناء المحافظتين؛ ليكون الصوت المسموع ويصنع الحضور القوي، ويعمل على تحقيق تطلعات أبناء المهرة وسقطرى، ويعبر عن همومهم وحقيقة معاناتهم وتهميشهم، ولكون أبناء المهرة وسقطرى محتاجين لكيان يضمهم، ويكون هو لسانهم المتحدث بقوة، والمعبر عنهم في كافة المحافل، والمطالب بحقوقهم المشروعة التي كثير ما تم إلغاؤها أو تجاهلها؛ ولأن التطورات والأحداث المتسارعة دولياً ومحلياً قد كشفت مدى أهمية وجود ممثل للمحافظتين كان تأسيس هذا المجلس والذي نفذ العديد من المشاريع التنموية في المهرة وسقطرى، ولديه إسهامات اجتماعية في أوساط السكان

المجلس الانتقالي الجنوبي

تم تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي في 4 مايو 2017 برئاسة عيدروس الزبيدي ويمثل المجلس شعب الجنوب العربي جنوب اليمن على المستويين الإقليمي والدولي، ويسعى لتحقيق مصالحه وتطلعاته في الوصول إلى استعادة دولته الجنوبية المستقلة، والتي كانت دولة ذات سيادة حتى العام /1990/5/21م وتسمى (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية). ويمتلك المجلس انتشار وتأثير واسعين في مختلف مناطق الجنوب منذ تأسيسه نظرا لأنه وجد وفقا لإرادة ورغبة شعبية كبيرة، وذلك بعد أن قام الرئيس هادي بإقالة مجموعة من المحافظين والوزراء الجنوبيين من مناصبهم في نهاية أبريل 2017 - بسبب مواقفهم الداعمة للحقوق السياسية لشعب الجنوب - فخرج مئات آلاف الجنوبيين للاحتجاج على هذه القرارات، وفي المظاهرة الحاشدة في 4 مايو 2017 (إعلان عدن التاريخي فوض المتظاهرون محافظ عدن السابق عيدروس الزبيدي بتشكيل قيادة تمثل الشعب الجنوبي أمام الأقاليم والعالم وتسعى إلى تحقيق تطلعاته في لاستقلال واستعادة دولته. وتم الإعلان عن قيام المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو 2017 وفي إطار السعي لتعزيز الوحدة الجنوبية، أبدى أبناء المهرة دعمهم للمجلس الانتقالي الجنوبي بقيادة الرئيس القائد عيدروس بن قاسم الزبيدي. هذا التحالف يعكس الرغبة المشتركة في الحفاظ على الهوية الجنوبية والتصدي للمؤامرات التي تهدف إلى تفتيت الجنوب المهرة ترى في المجلس الانتقالي الجنوبي شريكا استراتيجيا في تحقيق طموحاتها، خاصة فيما يتعلق بالاستقلال وإقامة دولة جنوبية فيدرالية يرى أبناء المهرة أن مستقبلهم مرتبط بشكل وثيق بتحقيق الاستقلال وإقامة

دولة جنوبية مستقلة. إنهم يدركون أن قوتهم تكمن في وحدتهم وتماسكهم مع بقية محافظات الجنوب في ظل استمرار التحديات، يُعول أبناء المهرة على تعزيز التحالفات مع القوى الجنوبية الأخرى، وخصوصا المجلس الانتقالي الجنوبي، لضمان حقوقهم وحماية هويتهم.

المهرة كانت ولا تزال جزءًا أصيلاً من النسيج الجنوبي، وستظل كذلك في المستقبل. أبناء المهرة برهنوا عبر التاريخ على قدرتهم على مواجهة التحديات والدفاع عن حقوقهم. ومع استمرار التحديات والمخاطر، يبقى الرهان على وعيهم ووحدتهم للحفاظ على مكتسباتهم وهويتهم الجنوبية. المهرة، بكل تاريخها ونضالها، ستكون دائما جزءًا من الجنوب العربي، وستبقى رمزا للصمود والمقاومة ضد كل الأطماع والمؤامرات.

القبائل

تعتبر القبيلة في المهرة أبرز كيان اجتماعي، ولا تزال محافظة على قوتها وتماسكها وأعرافها، ولها سلطة قوية على أفرادها الملزمين بالتبعية للقبيلة، والالتفاف معها، والتقيد بتوجهاتها.

تتواجد في المهرة العديد من القبائل العريقة الممتدة جذورها في التاريخ، ويصل عددها إلى 37 قبيلة وتتوزع على مختلف جغرافيا المحافظة، وتختلف المهرة 008 في قوتها وحضورها، وفقا لعدد الأفراد، والدور الذي تضطلع به، والمساحة التي تقيم فيها يتزعم كل قبيلة شيخ قبلي، وترتبط مع بعضها بعلاقات احترام وتعاون ومصاهرة

وتحكمها أعراف قبلية صارمة ملزمة للجميع، وتعد الكفة المرجحة في أي خلاف داخل المهرة وترتبط بعلاقات مع دول الجوار المحيطة بالمهرة، وأكثرها جدلا السعودية، بسبب حملة التجنيس التي استهدفت تلك القبائل

اللجنه المنظمة لاعتصام ابناء المهرة السلمي

تشكلت هذه اللجنة في العام 2018م كجهة مسؤولة عن تنظيم وإدارة الاعتصامات حسب قولها المناهضة لتواجد قوات التحالف وبالأخص المملكة العربية السعودية في المهرة، وفساد السلطة المحلية في المحافظة، وتضم في تشكيلتها العديد من الدوائر الداخلية الموزعة وفقا للمهام والوظائف التي تضطلع بها اللجنة.

فيما يخص البيئة السياسية في المهرة، يمكن القول إنها تأثرت بشكل كبير بالصراع القائم في اليمن، إلا أنها حافظت على وضع نسبي من الاستقرار مقارنة ببقية المحافظات اليمنية. ورغم ذلك، فإن هذا الاستقرار النسبي لم يعف المحافظة من التدخلات الخارجية والتوترات السياسية الداخلية، خاصة في ظل تزايد النفوذ السعودي والإماراتي في اليمن، حيث برزت المهرة كموقع استراتيجي في إطار التحالف العربي ضد الحوثيين في السنوات الأخيرة، شهدت المهرة حالة من الجدل السياسي بسبب وجود القوات السعودية في المحافظة، حيث كانت بعض الأطراف المحلية ترى أن هذا الوجود يشكل تهديدًا للسيادة اليمنية، بينما اعتبرت أطراف أخرى أن هذا الوجود ضروري لحفظ الأمن والاستقرار في المنطقة.

من الناحية الداخلية، تتمتع محافظة المهرة بخصوصية ثقافية واجتماعية تجعل من بيئتها السياسية أكثر تعقيدًا، حيث تضم المحافظة مكونات اجتماعية من قبائل ذات نفوذ كبير على الأرض، وتلعب هذه القبائل دورا بارزا في الحياة السياسية المحلية. هذه القبائل لها تاريخ طويل من التفاعل مع السلطات المركزية والمحلية، ما جعلها شريكا مهما في اتخاذ القرارات السياسية. وتتميز المهرة بوجود فعاليات سياسية محلية تسعى لتحقيق مصالح أهل المحافظة، مع الحفاظ على استقرارها وأمنها.

القوات العسكرية

تتبع محافظة المهرة عسكرياً المنطقة العسكرية الثانية ومقرها مدينة المكلا عاصمة حضرموت بالإضافة إلى محافظة سقطرى حيث تنتشر في محافظة المهرة ألوية عسكرية عديدة، منها: اللواء 123 مشاة، في مديرية حات، واللواء 137 ميكا، في مديرية الغيضة ومحور الغيضة جميع هذه الألوية يسيطر عليها قيادات عسكرية شمالية، لهم ارتباط بجماعة الاخوان المسلمين وكذالك تدين بالولاء للجماعات الحوثية ويطالب أبناء المهرة بإخراج هذه القوات الشمالية وإرسالها إلى جبهات الشمال مع الحوثيين، وتشكيل قوات عسكرية محلية من أبناء المحافظة هذه المطالب الشعبية يقودها المجلس العام لأبناء المهرة وسقطرى برئاسة الشخصية المهرية البارزة السلطان عبد الله آل عفرار

النظام البيئي

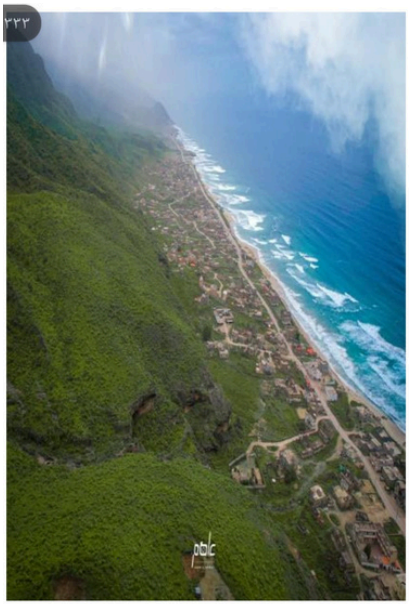

تتعرض البيئة في محافظة المهرة، للتدهور المستمر والتدمير المباشر، نتيجة أنشطة البشر وتوسعهم العمراني، بالإضافة إلى التغيرات المناخية التي نتج عنها أعاصير مدمرة خلال السنوات الماضية. ويقول خبراء البيئة إن العوامل المهددة للنظام البيئي، والتنوع البيولوجي تتمثل في التغير المناخي، وانتشار الأنواع الغازية، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، وزيادة التلوث والتوسع الحضري والعقارات، وتنامي أنشطة الصيد غير المشروع للحيوانات النادرة والمعرضة للانقراض أن التغيرات المناخية وآثارها تبرز بوضوح في محافظة المهرة وتشمل مؤشراتها الجفاف والفيضانات والفيضانات الشديدة والآفات وتفشي الأمراض والتغيرات في أنماط هطول الأمطار وزيادة تواتر العواصف وشدتها وارتفاع مستويات مياه سطح البحر أن هذه التغيرات وآثارها تشكل تهديدا للنظم الطبيعية في البلاد والمجتمعات وآثارها تشكل تهديدا للنظم

وآثارها تشكل تهديدا للنظم الطبيعية في البلاد والمجتمعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ويعتمد سكان محافظة المهرة بشكل كبير على صيد الأسماك والرعي والزراعة من الظواهر الجوية الشديدة الناتجة عن تغير المناخ إذ ازداد تعرضها للأعاصير والفيضانات في السنوات الأخيرة وبحسب توقعت الدراسات التي أجريت من قبل بعض الخبراء أن تشهد المحافظة عواصف أكثر تواترا وشدة، الأمر الذي سيؤثر بشكل مباشر على سبل عيش سكان المهرة ودعت الدراسة أصحاب المصلحة وصناع القرار في المحافظة إلى الانتباه لبعض نقاط الضعف التي يجب النظر فيها عند وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج استعدادًا للظواهر الجوية المتطرفة المستقبلية في المهرة من خلال ضرورة إنشاء غرفة لإدارة الكوارث الطبيعية لتفادي الخسائر البشرية وابعاد المشاريع المستحدثة داخل مجاري السيول لتفادي أي كوارث أخرى إبعاد المحطات والمصانع عن التجمعات السكانية من ناحية أخرى يرى إبعاد المحطات والمصانع عن التجمعات السكانية أن رمي النفايات على الشواطئ سلوك غير حضاري، ويعمل على تشويه المناظر الجميلة للسواحل وللبيئة بشكل عام أن أحد أسباب تلوث البيئة والهواء في المحافظة هو وجود محطات الكهرباء والمصانع داخل المدن

الخلاصـــــــة

ان الواقع السياسي والاقتصادي في اليمن يعيش في حاله من التخبط والغموض وقد قال الكثير من المفكرين والمحللين السياسيين ان واقع النظام السياسي والبيئة الاقتصادية اليمنية تعتبر الأكثر تعقيدا بين دول الشرق الأوسط بسبب انتشار السلاح وهيمنه القبيلة على السلطة والتدخلات الخارجية والمفارقات في العملة وانقسام السلطة الحاكمة في الجهورية واستيلاء المليشيات المسلحة على مفاصل الدولة

على الرغم من أن محافظة المهرة لم تشهد الكثير من الاقتتال المستمر مثل المحافظات الأخرى إلا أنها حتماً شعرت بآثار الصراع، فقد أدت القيود المفروضة على الواردات وأزمة العملة إلى إضعاف قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية الا ان السلطة المحلية في المهرة تمكنت من تقديم الخدمات لأفرادها، حيث إن إشراك ودعم القدرات المحلية أثبت قدرته على تحقيق نجاح الإدارة محلياً، ويطالب المهريون بضرورة تمتع السلطات المحلية بمزيد من الاستقلالية في قراراتها، بغض النظر عن النتيجة المحتملة للنزاع

تتمتع المهرة بموقع جغرافي متميز، إذ تتوسط حدود اليمن مع سلطنة عُمان والسعودية، وتشرف على ممر بحري دولي، وبها شريط ساحلي يمتد حوالي 560 كيلومترا. وكل هذه عوامل أدت إلى قيام حضارات متعاقبة على مدى التاريخ في المحافظة تزخر بمواردها الطبيعية فساحلها غني بالحياة البحرية، وجبالها الخصبة في الشرق على عكس الصحراء الشاسعة في الشمال معروفة بأشجار اللبان المنتجة لمادة صمغية تُستخدم في العطور والزيوت والبخور فيما يخص البيئة السياسية في المهرة، يمكن القول إنها تأثرت بشكل كبير بالصراع القائم في اليمن، إلا أنها حافظت على وضع نسبي من الاستقرار مقارنة ببقية المحافظات اليمنية. ورغم ذلك، فإن هذا الاستقرار النسبي لم يعف المحافظة من التدخلات الخارجية والتوترات السياسية الداخلية إن محافظة المهرة بحاجة إلى استثمارات كبيرة وجهود حكومية لتحقيق التنمية الشاملة وتحسين البنية التحتية، بما يضمن رفاهية المواطن المهري ويعزز من استقرار المنطقة

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR